



كلية الشريعة والقانون بدمنهوور



جامعة الأزهر

مجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهوور

بحث مستل من

العدد الثامن والأربعين - "إصدار يناير ٢٠٢٥م - ١٤٤٦هـ"

ولاية العهد بين الفقه الإسلامي والواقع الإسلامي المعاصر

The Crown Prince Between Islamic Jurisprudence
and Contemporary Islamic Reality

الدكتور

مصطفى لطفي شاكور

أستاذ القانون العام المساعد

كلية البريمي الجامعية

سلطنة عمان

مجلة البحوث الفقهية والقانونية
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكّمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقائمة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX

على Clarivate Web of Science

المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة

المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات

المجلة حاصلة على المرتبة الأولى على المستوى العربي في تخصص الدراسات الإسلامية

وتصنيف Q2 في تخصص القانون حسب تقييم معامل "ار سيف Arcif" العالمية

المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع

٦٣٥٩

الترقيم الدولي

(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة

+201221067852

journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

<https://jlr.journals.ekb.eg>

التاريخ: 2024/10/20

الرقم: ARCIF 0260/L24

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة البحوث الفقهية و القانونية المحترم
جامعة الأزهر، كلية الشريعة و القانون، دمنهور، مصر
تحية طيبة وبعد،،،

يسر معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (أرسييف - ARCIF)، أحد مبادرات قاعدة بيانات "معرفة" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد أطلق التقرير السنوي التاسع للمجلات للعام 2024.

يخضع معامل التأثير "Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "أرسييف Arcif" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن (5000) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (1500) هيئة علمية أو بحثية في العالم العربي. ونجح منها (1201) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "أرسييف Arcif" في تقرير عام 2024.

ويسرنا تهنئكم وإعلامكم بأن مجلة البحوث الفقهية و القانونية الصادرة عن جامعة الأزهر، كلية الشريعة و القانون، دمنهور، مصر، قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "أرسييف Arcif" المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: <http://e-marefa.net/arcif/criteria>

وكان معامل "أرسييف Arcif" العام لمجلتكم لسنة 2024 (0.3827). ونهنتكم بحصول المجلة على:

- **المرتبة الأولى** في تخصص الدراسات الإسلامية من إجمالي عدد المجلات (103) على المستوى العربي، مع العلم أن متوسط معامل "أرسييف" لهذا التخصص كان (0.082). كما صنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (Q1) وهي الفئة العليا.
- كما صنفت مجلتكم في تخصص القانون من إجمالي عدد المجلات (114) على المستوى العربي ضمن الفئة (Q2) وهي الفئة الوسطى المرتفعة، مع العلم أن متوسط معامل "أرسييف" لهذا التخصص كان (0.24).

راجين العلم أن حصول أي مجلة ما على مرتبة ضمن الأعلى (10) مجلات في تقرير معامل "أرسييف" لعام 2024 في أي تخصص، لا يعني حصول المجلة بشكل تلقائي على تصنيف مرتفع كصنيف فئة Q1 أو Q2، حيث يرتبط ذلك بإجمالي قيمة النقاط التي حصلت عليها من **المعايير الخمسة المعتمدة** لتصنيف مجلات تقرير "أرسييف" (للعام 2024) إلى فئات في مختلف التخصصات، ويمكن الاطلاع على هذه المعايير الخمسة من خلال الدخول إلى الرابط: <http://e-marefa.net/arcif>

وبإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "أرسييف Arcif" الخاص بمجلتكم.

ختاماً، في حال رغبتكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بنجاحكم في معامل "أرسييف"، نرجو التواصل معنا مشكورين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ. د. سامي الخزندار

رئيس مبادرة معامل التأثير

"أرسييف Arcif"



**ولاية العهد بين الفقه الإسلامي
والواقع الإسلامي المعاصر**

**The Crown Prince Between Islamic Jurisprudence
and Contemporary Islamic Reality**

الدكتور

مصطفى لطفي شاکر

أستاذ القانون العام المساعد

كلية البريمي الجامعية

سلطنة عمان

ولاية العهد بين الفقه الإسلامي والواقع الإسلامي المعاصر

مصطفى لطفي شاكر

قسم القانون العام، كلية البريمي الجامعية، محافظة البريمي، سلطنة عمان.

البريد الإلكتروني: mostafalotfy@buc.edu.om

ملخص البحث:

يعد موضوع ولاية العهد في الفقه الإسلامي من أهم المستجدات التي طرأت على الفكر السياسي الإسلامي والتي كانت لها مبرراتها، نتيجة اتساع حدود الدولة الإسلامية في عصر الدولة الأموية، ويمكن القول بأن نظام ولاية العهد من الموضوعات المتجددة والتي تحتاج إلى البحث والتحليل، فموضوع ولاية العهد يعالج أهم القضايا التي تهتم جميع المسلمين اليوم سواء كانوا حكاماً أو محكومين، ويحقق تطبيق نظام ولاية العهد الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي في العالم الإسلامي المعاصر، وبتطبيقها يمكن الحد من ظاهرة الانقلابات العسكرية والتمرد على السلطة السياسية وكذلك الحد من ظاهرة الاستبداد السياسي .

وتطبق بعض الدول الإسلامية والعربية نظام ولاية العهد، منها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، حيث صدر نظام هيئة البيعة في المملكة العربية السعودية الصادر بالأمر الملكي (أ / ١٣٥) في ٢٦ / ٩ / ١٤٢٧ هـ الذي ينظم كيفية اختيار ولي العهد السعودي، كما صدر النظام الأساس للدولة في سلطنة عمان رقم ٦ / ٢٠٢١ والذي يتضمن لأول مرة تنظيم مسألة ولاية العهد في سلطنة عمان، وهو ما يدعونا لتناول ولاية العهد في الفقه الإسلامي، وكذلك في كل من السعودية وسلطنة عمان.

الكلمات المفتاحية: ولاية العهد، الاستخلاف، البيعة، مجلس هيئة البيعة، مجلس

الحكم المؤقت.

The Crown Prince Between Islamic Jurisprudence and Contemporary Islamic Reality

Mostafa Lotfy Shaker

Department of Public Law, Buraimi University College, Al Buraimi Governorate, Sultanate Of Oman.

E-mail: mostafalotfy@buc.edu.om

Abstract:

The topic of the Crown Prince in Islamic jurisprudence is considered one of the most significant developments that have emerged in Islamic political thought, which had its justifications, as a result of the expansion of the borders of the Islamic State in the era of the Umayya state we can be said that the system of the Crown Prince is one of the recurring topics is one of the renewable topics that need research and analysis the mandate of the covenant addresses the most important issues of concern to all Muslims today, whether they are rulers or governed. the application of the mandate of the covenant system achieves political stability and social peace in the contemporary Islamic world. by applying it, it is possible to reduce the phenomenon of military coups and rebellion against political power, as well as reduce the phenomenon of political tyranny.

Some Islamic and Arab countries apply the covenant guardianship system, including the kingdom of Saudi Arabia and the Sultanate of Oman, where the law of the allegiance commission was issued in the kingdom of Saudi Arabia issued by royal order (a /135) on 26/9/1427 ah, which regulates how to choose the Saudi crown prince, as well as the issuance of the state statute in the Sultanate of Oman No. 6/2021, which includes for the first time regulating the issue of the crown jurisdiction in the

Sultanate of Oman, which invites us to address the crown jurisdiction in Islamic jurisprudence, as well as in both Saudi Arabia and the Sultanate of Oman.

Keywords: Crown Prince Succession, The pledge, Council of the Allegiance Commission, Provisional Governing Council.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين وآخرين سيدنا محمد بن عبد الله ، أما بعد فإن موضوع ولاية العهد في الفكر السياسي الإسلامي من أكثر الموضوعات التي كانت محل خلاف حول مدى مشروعيتها بين الفقه الإسلامي، كما أن هناك ظروف أحاطت بنشأة فكرة ولاية العهد والتي قد تشبه فكرة الاستخلاف التي تم تطبيقها خلال فترات الحكم الإسلامي، ويعد نظام ولاية العهد إحدى طرق الوصول للحكم في الدول الإسلامية ومن أبرز جوانب العمل السياسي الذي تمارسه الأمة^(١)، إذ إنها هي التي تضيف الشرعية على نظام الحكم في الدول الإسلامية، باعتبار أن ولاية العهد الطريقة الشرعية التي تقرر بها الأمة مصيرها السياسي بعد وفاة الحاكم، وتختار بها ولي العهد الذي ترتضيه على أساس من الكتاب والسنة والطاعة في المعروف، وترتبط ولاية العهد بموضوع البيعة باعتبارها تتعلق بالرئاسة والسيادة في الدولة الإسلامية، وقد عظم الله من شأن البيعة وحذر من نكثها في قوله تعالى مخاطباً نبيه "إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمَن يُوَفِّهِهُ أَجْرًا عَظِيمًا"^(٢).

وقد يثور التساؤل حول إمكان تطبيق مفهوم ولاية العهد في بعض الدول الإسلامية خاصة أن نظام ولاية العهد يعتبر خاصاً بالدول الإسلامية فقط ، وازدادت أهمية هذا الموضوع بصدور نظام هيئة البيعة في المملكة العربية السعودية بالأمر الملكي (١٣٥/أ) ، وكذلك بصدور النظام الأساس للدولة في سلطنة عمان والصادر

(١) عدنان محمود العساف، الاستخلاف في ضوء مقاصد التشريع، بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، العدد ٨٠، مارس ٢٠١٠، ص ١١٤.

(٢) سورة الفتح الآية ٤٨

بالمرسوم السلطاني ٦ / ٢٠٢١، والذي نظم لأول مرة ولاية العهد في سلطنة عمان فلم يكن النظام الأساس للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني ١٠١ / ٩٦ يتضمن تنظيم مسألة ولاية العهد.

وسنقسم هذا البحث إلى مبحثين نتناول في أولهما ولاية العهد في الفقه الإسلامي، ونتناول في الآخر ولاية العهد في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

أهداف البحث :

(١) التعرف على ولاية العهد بمفهومها الصحيح ومدى جواز تطبيقها في الوقت الحالي بالدول الإسلامية.

(٢) التعرف على ولاية العهد من حيث أركانها وشروطها ومدى إلزامها ومسألة الخروج عليها.

(٣) محاولة التوصل إلى حل القضايا المتعلقة بولاية العهد في الحياة السياسية المعاصرة في الدول التي تأخذ به والذي بمقتضاه يكتسب الحاكم شرعيته.

(٤) التأكيد على أن ولاية العهد تطبيق لنظام حكم إسلامي، ومدى جواز تطبيقه الأنظمة السياسية المعاصرة؛ تأكيداً للانتماء إلى الإسلام؛ وإحياء لنظام الخلافة الإسلامية في العالم كله.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية الدراسة في مدى شرعية ولاية العهد في الفقه الإسلامي، وإمكانية تطبيقه في الدول الإسلامية التي تأخذ بالنظام الملكي، ويتفرع عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية منها:

هل هناك اختلاف بين فكرة ولاية العهد والاستخلاف ؟

وما هي الشروط الواجب توافرها في ولي العهد؟

ما مدى مشروعية ولاية العهد ؟

ما هي آلية تعيين ولي العهد في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ؟

ما مدى إمكانية عزل ولي العهد بعد تعيينه ؟

هل يجوز التنازل عن ولاية العهد بعد تمامها ؟

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي وذلك لوصف إشكالية الدراسة وتناولها بموضوعية وتجرد من خلال آراء الفقه الإسلامي والحجج التي اعتمد عليها، والمنهج التحليلي من خلال تحليل آراء الفقه وتحليل النصوص الدستورية المتعلقة بتنظيم ولاية العهد، وأخيراً اعتمدت على المنهج المقارن لبيان أوجه الاختلاف بين كل من المشرع الدستوري السعودي ، والمشرع الدستوري العماني عند تنظيم ولاية العهد في كل منهما.

خطة البحث :

تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين ، وكل مبحث إلى مطلبين وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول : ولاية العهد في الفقه الإسلامي .

المطلب الأول : كيفية اختيار الحاكم وولي العهد في عهد الخلفاء الراشدين والدولة الأموية .

الفرع الأول : كيفية اختيار الحاكم وولي العهد في عهد الخلفاء الراشدين .

الفرع الثاني : كيفية اختيار الحاكم وولي العهد في عهد الدولة الأموية .

المطلب الثاني : مدى مشروعية ولاية العهد وشروط صحتها في الفقه الاسلامي .

الفرع الأول: مدى مشروعية ولاية العهد في الفقه الاسلامي .

الفرع الثاني: شروط صحة ولاية العهد في الفقه الاسلامي .

المبحث الثاني: تطبيق نظام ولاية العهد في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

المطلب الأول: الشروط الواجب توافرها في ولي العهد في السعودية وسلطنة عمان.

الفرع الأول: الشروط الواجب توافرها في ولي العهد في المملكة العربية السعودية .

الفرع الثاني: الشروط الواجب توافرها في ولي العهد في سلطنة عمان

المطلب الثاني: إجراءات تعيين ولي العهد وإعفائه من منصبه وتنازله عنه.

الفرع الأول: إجراءات تعيين ولي العهد السعودي وإعفائه من منصبه وتنازله عنه .

الفرع الثاني: إجراءات تعيين ولي العهد العماني وإعفائه من منصبه وتنازله عنه.

خاتمة البحث.

المبحث الأول ولاية العهد في الفقه الإسلامي

ولاية العهد مصطلح مركب من كلمتين، ولاية، العهد، ويقصد بالولاية لغة أي ملك أمره وقام به، وولاه الأمر جعله والياً عليه وأولاه الأمر أي جعله والياً عليه وتولى الأمر أي تقلده وتدل على الإمارة والسلطان^(١).

والعهد لغة كل ما عوَّده الله عليه، وأيضا كل ما أمر الله به ونهي عنه في الآيات القرآنية كما في قوله تعالى "وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا"^(٢).

ويقصد بالولاية اصطلاحاً كل من يتولى أمر المسلمين للنظر في مصالحهم الدنيوية والدينية ويكون الأمين عليهم خلال فترة حكمه^(٣)، أما العهد اصطلاحاً فهي إحدى الطرق التي تنعقد بها الإمامة وصورتها أن يستخلف الخليفة شخصاً قد عينه في حياته ليكون خليفة للمسلمين من بعده، فإذا أحس الخليفة بدنو أجله وأراد أن يستخلف على القوم أحدهم فإنه يقوم بمشاورة أهل الحل والعقد فيمن يختاره. ومن أشهر التعريفات لولاية العهد أنها "وثيقة من الخليفة الحالي لولي العهد وهي بمنزلة وصية لمن سيكون له أمر السلطة من بعد الخليفة المتوفي، أما من لم يكن له عهد فتكون له على الناس بيعة"^(٤).

(١) لسان العرب، لأبن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن منظور، المجلد السادس، دار المعارف، بدون تاريخ، ص ٤٩٢٠.

(٢) سورة الإسراء، الآية ٣٤.

(٣) مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مكتبة الصفا للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص ٢٠٣.

(٤) مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦، ص ٣٢٨.

ونلاحظ على هذا التعريف أن ولاية العهد بمنزلة وصية من الخليفة لمن سيخلفه بعد

وفاته دون حاجة إلى بيعه من المسلمين، ولكن لا يمكن أن نجعل العهد بمنزلة وصية، فالوصية هي أمر مؤجل تحقيقه إلى ما بعد الوفاة، كما أن حقيقة ولاية العهد مجرد ترشيح من الخليفة ويجب أخذ البيعة إلى المرشح من قبل الخليفة، كما أن هذا التعريف يشترط أخذ البيعة من المسلمين بمن سيتولى أمرهم إذا لم يوصي الخليفة قبل مماته بمن سيخلفه، والأصل أن البيعة واجبة في كل من الحالتين.

كما عرفها البعض الآخر بأنها ترشيح من الخليفة السابق لمن يتولى رئاسة الدولة ليس بتعيين، فلو كان مجرد العهد له يكفي لتولية رئاسة الدولة لما احتاج إلى مبايعتهم^(١).

كما عرف الإمام القلقشندي العهد " أن يعهد الخليفة المستقر إلى غيره من استجمع شرائط الخلافة بالخلافة بعده، فإذا مات العاهد انتقلت الخلافة بعد موته إلى المعهود إليه، ولا يحتاج مع ذلك إلى تجديد بيعه من أهل الحل والعقد "^(٢).

ونلاحظ أن هذا التعريف قد اشترط في الخليفة أن يكون حكمه مستقراً فلم يكتفِ بكونه مستجمعاً شروط الخلافة، كما أن الخلافة تنتقل للمعهود إليه بمجرد العهد من الخليفة دون حاجة إلى تجديد بيعه أهل الحل والعقد للمعهود إليه، وهو ما يعنى أن العهد هو إحدى الطرق المشروعة عنده لانعقاد الامامة.

(١) عبد الكريم زيدان، مجموعة بحوث فقهية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦، ص ٩٨.

(٢) مآثر الإنافة في معالم الخلافة، لأحمد بن علي القلقشندي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج،

مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٥، ص ٤٨.

ومن جانبنا يمكن تعريف ولاية العهد بأنها " إحدى الطرق التي تنعقد بها الخلافة وصورتها أن يستخلف الخليفة شخصاً يكون قد عينه في حياته ليكون خليفة للمسلمين بعد وفاته على أن تؤخذ له البيعة عند ترشيحه " .

ويجب أن نلفت الأنظار أن الشروط المعتبرة في خليفة المسلمين التي تشرطها كتب الفقه الإسلامي يجب توافرها كذلك في ولي العهد بوصفه سيتولى الحكم فيما بعد.

وستتناول نظام ولاية العهد بوصفها نظاماً للحكم الإسلامي من خلال مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول : كيفية اختيار الحاكم وولي العهد في عهد الخلفاء الراشدين والدولة الأموية .

المطلب الثاني : مدى مشروعية ولاية العهد والآثار المترتبة عليها.

المطلب الأول

كيفية اختيار الحاكم وولي العهد في عهد الخلفاء الراشدين والدولة الأموية

لم تأت الشريعة الإسلامية بنصوص قطعية في كيفية اختيار الحاكم الإسلامي، حيث يختلف ذلك باختلاف الزمان والمكان وتغير أحوال الناس فيما يتعلق بالقدرة على الانتقال والاتصال ببعضهم البعض، ففي بداية عهد الدولة الإسلامية وبعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم كان يكفي بأخذ رأي أهل الحل والعقد الموجودين بالمدينة المنورة عاصمة الدولة الإسلامية بالإضافة لوجود المستحقين للخلافة بها، ثم تطور الأمر بعد تفرق الصحابة في الأمصار حيث يكفي بأخذ رأي المقيمين من الصحابة بعاصمة الخلافة فإذا اختاروا أحداً أخذت البيعة له ممن هم في بقية الأمصار، واعتمدت تلك الفترة على تطبيق مبدأ البيعة الإسلامية، والبيعة بمنزل ميثاق سياسي وقانوني يجمع بين حاكم الدولة الإسلامية والأمة^(١)، وترتب حقوقاً والتزامات على الطرفين، ومن بين هذه الالتزامات حرص أطراف العقد على احترام البيعة وبنودها لتولية السلطة، وممارسة الشورى في تدبير الشؤون العامة، وأي خلل في هذه الالتزامات يؤدي إلى المساءلة والمحاسبة على أساس مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(٢).

وللوقوف على كيفية اختيار الحاكم في عهد الخلافة الراشدة وفي عهد الدولة الأموية، سنقسم هذا المطلب إلى فرعين على النحو التالي:
الفرع الأول: كيفية اختيار الحاكم وولي العهد في عهد الخلفاء الراشدين.
الفرع الثاني: كيفية اختيار الحاكم وولي العهد في عهد الدولة الأموية.

(١) د. مصطفى لطفي شاعر، البيعة كنظام حكم إسلامي وتطبيقها على نظام البيعة بالمملكة العربية السعودية، بحث منشور في مجلة جامعة الجوف للعلوم الاجتماعية، المجلد الثاني، العدد الأول، يناير ٢٠١٦، ص ٥٥.

(٢) الفقه على المذاهب الأربعة، الجزء الخامس، دار الكتب العلمية بيروت، ٢٠٠٣، ص ٤١٧.

الفرع الأول

كيفية اختيار الحاكم وولي العهد في عهد الخلفاء الراشدين

ظهرت الحاجة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم إلى اتباع نظام حكم إسلامي متميز عن الأنظمة التي كانت سائدة في ذلك الوقت فظهر مصطلح البيعة الإسلامية والتي تنقسم نوعين وهما بيعة الانعقاد، والبيعة العامة، أما بيعة الانعقاد فبموجبها ينعقد للشخص المبايع السلطة ويكون له بها الولاية الكبرى دون غيره حسماً للخلاف حول من يتولى أمر المسلمين^(١)، وهذه البيعة هي التي يقوم بها أهل الحل والعقد، ودلائل هذه البيعة واضحة تماماً في انعقاد البيعة للخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم أجمعين - فقد كان أهل الاختيار يقومون باختيار الحاكم ويبايعونه بيعة حكم أولية، أما البيعة العامة أو بيعة الطاعة، فهي بيعة شعبية عامة للكافة من الأمة، أي بيعة سائر المسلمين للخليفة، وهذا ما تم بالنسبة للخلفاء الراشدين جميعاً^(٢)، فأبو بكر الصديق - رضي الله عنه - بعد أن بايعه أهل الحل والعقد من المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة، دُعي المسلمون للبيعة العامة في المسجد، فصعد المنبر بعد أن أخبرهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه - باختيارهم له، ومبايعتهم إياه وأمرهم بمبايعته فبايعه المسلمون، وما حدث مع أبي بكر الصديق حدث مع كل الخلفاء الراشدين، وهي البيعة التي تمت تاريخياً في عاصمة الدولة ومركز الحكم ثم كان يطلب من كل وال من ولاية الأمصار أخذها للخليفة^(٣).

(١) د. مصطفى لطفي شاكراً، البيعة كنظام حكم إسلامي وتطبيقها على نظام البيعة بالمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٢) د. مصطفى لطفي شاكراً، المرجع السابق، ص ٥٩.

(٣) تاريخ الطبري الجزء ٢، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ١٩٦٧، ص ٥٨٠.

ف نجد أن بيعة أبي بكر الصديق كانت أول مرة تطبق فيها البيعة بمعناها السياسي المتعارف عليه حيث فوجئ المسلمون بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلو منصب رئيس الدولة فقد تركهم رسول الله صلى الله عليه وسلم دون أن يعين لهم من يقوم بذلك ولا الكيفية المتبعة في ذلك، فكان أول شيء فعله المسلمون هو البحث عما يصلح لهذا المنصب من المسلمين فوقع اختيارهم على أبي بكر الصديق رضي الله عنه ولم يكن هناك من سبيل لتوليته رئاسة الدولة سوى سبيل البيعة فبادر الصحابة إلى عقدها له، ثم تبعتهم الأمة في ذلك، فكان ذلك بمنزلة إجماعاً من أمة محمد صلى

وعندما أحس أبو بكر الصديق بدنو أجله كان شغله الشاغل من سيخلفه وبعد كثير من المشاورات والمناقشات مع أصحابه رشح لهم عمر بن الخطاب الذي بوع مرة واحدة طيلة سنوات حكمه ، وعندما طعن عمر بن الخطاب رشح للمسلمين ستة من الصحابة الذين توفي الرسول صلى الله عليه وسلم وهو راض عنهم ليختاروا من بينهم واحداً وبعد موت عمر بن الخطاب تم اختيار عثمان بن عفان الذي بايعه أغلبية الستة ليكون ثالث الخلفاء الراشدين إلا أنه لم يصبح كذلك إلا بعد أن تمت له البيعة العامة في المسجد ، وكانت بيعة واحدة لم تتجدد وعلى غرارها بوع علي بن أبي طالب بعد مقتل عثمان ولكن اختياره لم يكن عاماً بل اقتصر على أهل المدينة حيث امتنع بنو أمية عن البيعة ولاحظ اختلاف طرق بيعة الخلفاء الراشدين الأربعة ، فاختيار الصديق كان من خلال الإجماع في البيعة الخاصة والتي أعقبها البيعة العامة في المسجد ، واختيار عمر بن الخطاب كان عن طريق العهد بالاستخلاف بعد مشاورة وبيعة خاصة من الصحابة ثم تبع ذلك البيعة العامة ، اختيار عثمان كان عن طريق التوسط بين الاختيار والعهد غير الملزم ثم البيعة العامة ، أما اختيار علي بن أبي طالب فكان من خلال مبايعة أشياعه من أهل المدينة ، وبعد مقتله بوع الحسن بن علي بالخلافة والتي تنازل عنها ليضع نهاية للاضطراب وعدم الاستقرار في الدولة الإسلامية لمعاوية بن أبي سفيان، وعين = = معاوية ابنه يزيد ليخلفه موجداً بذلك أول نظام ملكي في الإسلام ويلاحظ أن جميع هذه البيعات والاختيارات قامت مبنية على الاختيار الحر وبعد المشاورة .

الله عليه وسلم على وجوب عقد البيعة لمن يصلح لمنصب الخلافة من المسلمين^(١)، ولذا نجد أبا بكر الصديق عندما اشتد عليه المرض وأحس بدنو أجله أشار عليه الصحابة باختيار خليفة للمسلمين من بعده، فتشاور مع الصحابة ووقع الاختيار على عمر بن الخطاب لكفايته ودينه، أما عثمان بن عفان فجاء اختياره ببيعة عامة بين الستة الذين رشحهم عمر بن الخطاب ليختاروا واحداً منهم^(٢).

وبعد مقتل عثمان بن عفان عُرضت الخلافة على -علي بن أبي طالب- رضي الله عنه، فقبلها إلا أنه سرعان ما قتل ثم بايع الناس الحسن بن علي الذي تنازل عن الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان، ويمكن القول بأن الخلافة الراشدة قد شهدت قدراً من الحرية والشورى في اختيار الخلفاء والقادة، وبذلك يكون عصر الخلفاء الراشدين بداية من اختيار الخليفة وانتهاءً بطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم كانت بمنزلة مرآة لما ينبغي أن يكون عليه النظام السياسي الإسلامي^(٣).

أما بالنسبة لكيفية اختيار ولي العهد في عهد الخلافة الراشدة، فنجد أن العهد من أبي بكر إلى عمر بن الخطاب قد تم بناء على تفويض من الصحابة لأبي بكر الصديق، فقد ثبت أن أبا بكر خير المسلمين بين أمرين إما أن يختاروا هم من سيتولى الخلافة من بعده، وإما أن يتركوا له أمر الاختيار، فاختار المسلمون أن يرشح لهم من سيخلفه فأخذ يستشير أولي الرأي وكبار الصحابة وأجمعوا على اختيار عمر بن الخطاب^(٤).

(١) د. مصطفى لطفي شاکر ، البيعة كنظام حكم إسلامي وتطبيقها على نظام البيعة بالمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٢) طه عبد المقصود، تاريخ الخلفاء الراشدين، دار الهاني، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٧٣.

(٣) عماد الدين خليل، مدخل إلى التاريخ والحضارة الإسلامية، منشورات الجامعة الإسلامية، ٢٠٠١، ص ٤٣١.

(٤) د. السيد عبد الرحمن، نظام الحكم في الاسلام بين النظرية والتطبيق، نيو بوك للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، ص ٢٨٠.

والسبب الذي دفع أبا بكر إلى أن يستشير الصحابة في هذا الأمر هو خوفه من الفتنة وانقسام المسلمين، والدولة الإسلامية كانت ناشئة، ولم يشأ رضي الله عنه أن يختار خليفة من بعده ويفرضه على الناس لكنه طلب الإذن من المسلمين ففوضوه.

وأما العهد من عمر بن الخطاب إلى الستة الذين اختارهم فكان أيضاً بناء على تفويض من كبار الصحابة فقد ثبت أن الصحابة رضوان الله عليهم طلبوا من عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يستخلف في صحته فلما طعن ألحوا عليه أن يعهد لمن يراه خيراً للإسلام والمسلمين إلا أنه لم يرد تحمل هذه المسؤولية لوحده، حيث حمل الأمة هذه المسؤولية وأشركهم في الأمر حيث رشح لهم ستة من كبار الصحابة وطلب منهم أن يختاروا بأنفسهم واحداً من هؤلاء الستة.

وأما في عهد عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب فلم يستخلف أيُّ منهما، وفي هذا دليل على عدم وجوبها، وأن الحاكم ملزم بالمشورة في اختيار من يخلفه، والدليل على ذلك أن الاستخلاف نفسه قد أدّى إلى فتن وانقسامات في عهد معاوية بن أبي سفيان عند استخلافه ابنه يزيد، وكان ذلك هو السبب في الصراع الدموي بين بني أموية وبني العباس.

الفرع الثاني

كيفية اختيار الحاكم وولي العهد في عهد الدولة الأموية

بعد انتهاء عصر الخلافة الراشدة بوفاة رابع الخلفاء الراشدين علي بن أبي طالب، تولى معاوية بن أبي سفيان مقاليد الحكم في الدولة الإسلامية بعد أن تنازل له الحسن بن علي عن الخلافة حقناً لدماء المسلمين، بايعه أهل الكوفة ثم بايعه جميع الأقطار الإسلامية واجتمع الناس على خليفة واحد ولذلك عُرف هذا العام بعام الجماعة حيث حصل على بيعة جميع الأقطار واجتمع الناس على خليفة واحد^(١).

عمل معاوية بن أبي سفيان على توطيد حكمه في البلاد، وتولية من يثق بهم في الأمصار حيث استعان بأفراد البيت الأموي في العديد من المناصب حتى يضمن ولاءهم ويأمن شرهم، واستطاع معاوية، أخذ بيعة ولاية العهد لابنه يزيد عام ٥٦ هـ، وبذلك استحدث نظام ولاية العهد لتصبح إحدى التغيرات الجوهرية التي صاحبت الدولة الأموية^(٢)، ولم يكن معاوية بن أبي سفيان وحده صاحب فكرة ولاية العهد بل إن بعض المقرئين منه كان لهم دور في اتخاذه هذا القرار، حيث تشير الروايات التاريخية إلى أن المغيرة بن شعبة والي الكوفة هو أول من أشار على معاوية بن أبي سفيان بتولية يزيد من بعده ولياً للعهد، وبالفعل طلب الخليفة معاوية بن أبي سفيان من

(١) بدر بن هلال العلوي وخلود بنت سالم، استحداث الخليفة معاوية بن أبي سفيان لنظام ولاية العهد، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، العدد السادس، ٢٠١٤، ص ٩٧.

(٢) بدر بن هلال العلوي، خلود بنت سالم، المرجع السابق، ص ٩٨.

المغيرة بن شعبة أخذ البيعة لابنه يزيد من أهل الكوفة، وهو ما نجح فيه المغيرة بن شعبة^(١).

كما عمل معاوية بن أبي سفيان على أخذ البيعة لابنه يزيد في المدينة المنورة لكنه أحس برفض كبار الصحابة لمبايعة يزيد فأخبرهم بأنه سيقوم بالناس خطيباً، ويأخذ الخلافة لابنه يزيد رغماً عنهم، فصعد معاوية منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله وصلى على النبي -صلى الله عليه وسلم- ثم ذكر خلافة يزيد وكان مما قاله إن هؤلاء النفر من أصحاب رسول الله الذين لا يقطع أمراً إلا بإرادتهم ومشورتهم، موافقون على هذا، فظن الناس أن سكوتهم رضا وبهذا أخذ معاوية البيعة لابنه يزيد رغم معارضة بعض الصحابة رضوان الله عليهم^(٢).

ويمكن القول بأن نظام ولاية العهد الذي استحدثه الخليفة معاوية بن أبي سفيان من أكثر المسائل المثيرة للجدل في الدولة الإسلامية، وذلك أن مسألة وراثة الحكم لم تكن معروفة من قبل في الدولة الإسلامية، ويعد معاوية أول خليفة بايع ولده في الإسلام^(٣).

(١) ابن الأثير الجوزي، الكامل في التاريخ، تحقيق سيد بن محمد السناري، الجزء الثاني، دار الحديث، ٢٠١٠، ص ٤٥.

(٢) ابن الأثير الجوزي، الكامل في التاريخ، المرجع السابق، ص ١٠١.

(٣) المرجع السابق ص ١٠١.

المطلب الثاني

مدى مشروعية ولاية العهد وشروط صحتها

تُعد فكرة (ولاية العهد) وسيلة لانتقال السلطة من أهم وأخطر المستجدات على المنظومة السياسية الإسلامية، ولقد كانت لها مبرراتها في الظهور، نتيجة التوسع الذي شهدته الخلافة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين، ومن ثمَّ تنوُّع الأجناس والأعراق داخل هذه الدولة، وولي العهد هو الشخص الذي يعهد إليه الحاكم بتولي الحكم بعد وفاته، ويجب أن يتميز بين ولاية العهد والاستخلاف، فالاستخلاف يكون إذا حضرت الوفاة الخليفة فيستخلف غيره أي يرشحه كما فعل أبو بكر الصديق مع عمر بن الخطاب، أما ولاية العهد فتكون والخليفة في صحته وعافيته إثر توليه الخلافة، وسنتناول من خلال هذا المطلب مدى مشروعية ولاية العهد وشروط صحتها وذلك من خلال تقسيم هذا المطلب إلى فرعين على النحو التالي: —

الفرع الأول: مدى مشروعية ولاية العهد.

الفرع الثاني: شروط صحة ولاية العهد .

الفرع الأول

مدى مشروعية ولاية العهد

اختلف الفقه الإسلامي في مدى مشروعية ولاية العهد، وانقسم الفقهاء إلى فريقين حيث ذهب جانب منهم إلى مشروعية ولاية العهد أما الجانب الآخر فذهب إلى أن ولاية العهد أو الاستخلاف هو ترشيح للخليفة الجديد وليس فرضاً وإلزاماً على الأمة لأن الأمة هي صاحبة الحق في اختيار الحاكم، واستدل كل فريق من الفريقين بعدد من الحجج التي تؤيد وجه نظره وهو ما سنبينه في هذا الفرع على النحو التالي:

الرأي الأول: — يذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن العهد والاستخلاف يعتمد على ترشيح من قبل الخليفة الحالي لمن يراه أهلاً لرئاسة الدولة من بعده، ومن هؤلاء أبو الحسن الماوردي^(١)، وابن حزم الظاهري^(٢)، والإمام الجويني^(٣) واستند هذا الرأي إلى عدة حجج منها:

١- إجماع الصحابة على صحة استخلاف أبي بكر الصديق رضي الله عنه لعمر بن الخطاب بالخلافة، فلو كان ذلك الفعل (الاستخلاف) مخالفاً لقواعد الدين لأنكروا عليه ذلك، واستدل أصحاب هذا الرأي بأن أبا بكر الصديق - رضي الله عنه - في مرضه الأخير لم يقدر على إمامة المسلمين في الصلاة فولّى عمر بن الخطاب ليصلي بالناس، وكذلك ما فعله عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فقد عهد بالخلافة إلى ستة من الصحابة لاختيار أحدهم خليفة للمسلمين فقبلوا بهم اعتقاداً بمشروعية العهد^(٤).

(١) أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية، دار الحديث، القاهرة، بدون تاريخ، فصل هل تنعقد الخلافة بولاية العهد، ص ٣٠.

(٢) أبو محمد بن حزم الظاهري، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٤٥٦ هـ، الجزء ٤، ص ١٣٠.

(٣) عبد الملك بن عبد الله الجويني، الغياثي غياث الأمم في التياث الظلم، مكتبة إمام الحرمين، ١٤٠١ هـ، الجزء ١، ص ١٣٤.

(٤) سعيد كنعان سعيد مطر، رسالة مقدمة لجامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، لاستكمال متطلبات الحصول على الماجستير في الفقه والتشريع، ٢٠٢٠، ٥٦.

كما استدلوأ بأن أبا بكر الصديق في مرضه الأخير خرج إلى الناس وقال لهم أترضون بمن أستخلف عليكم؟ فوالله ما آلوت ولا تلوت ولا آلوت عن جهد رأي ولا وليت ذا قرابة، استخلفت عليكم عمر بن الخطاب فاسمعوا له وأطيعوا فردوا عليه بقولهم سمعنا وأطعنا^(١).

٢- أن الاستخلاف فيه مصلحة واضحة تتمثل في حقن دماء المسلمين بترشيح من هو كفء لسياسة أمورهم، ولا سيما في الظروف الاستثنائية التي تتمثل في الفتن والاضطرابات الأمنية مما يمنع من فرقة الأمة، بل هو لازم لتحقيق مقاصد التشريع في حفظ النفس والعرض والمال من جهة وحفظ أمن الدولة من جهة أخرى^(٢)، بل إن البعض ذهب إلى أن ولاية العهد هي أفضل طريق لاختيار من يتولى زمام الدولة كونها تمنع الشغب والفوضى المتحققة بعد موت الحاكم، فولاية العهد تمنع ذلك مما يضمن استقرار الدولة ومنع الشغب والفوضى^(٣).

الرأي الثاني: — ذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن ولاية العهد مجرد ترشيح للخليفة الجديد^(٤) وليس فرضاً والزاماً على المسلمين، فالحاكم يقوم بترشيح ولي

(١) جلال الدين السيوطي، تاريخ الخلفاء، تحقيق حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤، الجزء الأول، ص ٦٦.

(٢) د. عدنان محمود العساف، الاستخلاف في ضوء مقاصد التشريع، مرجع سابق، ص ١٤٤.

(٣) علي بن أحمد بن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، بدون تاريخ، الجزء الرابع، ص ١٢٩.

(٤) ومن أصحاب هذا الرأي، القاضي أبو يعلي، محمد بن الحسين بن خلف الفراء، الأحكام السلطانية للفراء، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٢١ هـ، ص ٣٠، تقى الدين أبو العباس ابن تيمية، منهاج السنة، تحقيق محمد رشاد سالم، بدون دار نشر ١٤٠٦/١٩٨٦،

العهد أو المستخلف بعد مشاورة أهل الحل والعقد، ثم تكون الكلمة الأخيرة في اختيار الحاكم لعامة المسلمين ، واستند هذا الرأي إلى ما رواه ابن سعد في الطبقات " أن أبا بكر الصديق دعا عبد الرحمن بن عوف فقال أخبرني عن عمر بن الخطاب فقال عبد الرحمن ما تسألني عن أمر إلا وأنت أعلم به مني، فقال أبو بكر وإن، فقال عبد الرحمن هو والله أفضل من رأيك فيه، ثم دعا عثمان بن عفان فقال أخبرني عن عمر، فقال أنت أخبرنا به فقال على ذلك يا أبا عبد الله ، فقال عثمان اللهم علمي به أن سريره خير من علانيته وأنه ليس فينا مثله، فقال أبو بكر ير حمك الله، والله لو تركته ما عدوتك وشاور معهما سعيد بن زيد أبا الأعور وأسيد بن الحضير وغيرهما من المهاجرين والأنصار فقال أسيد اللهم أعلمه الخيرة بعدك يرضى للرضا ويسخط للسخط، الذي يسر خير من الذي يعلن ولم يل هذا الأمر أحد أقوى عليه منه " (١).

ويمكن القول بأن أبا بكر رضي الله عنه لم يستخلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلا بعد مشاورة بعض أهل الحل والعقد وسماع رأيهم فيه، ولو رفض المسلمونبيعة عمر بن الخطاب ما انعقدت بيعته وما تم استخلافه مما يؤكد أن موافقة المسلمين وبيعتهم لمن تم استخلافه أمر معتبر، واستدلوا بقول ابن تيمية " وكذلك عمر لما عهد إليه أبو بكر، إنما صار إماماً لما بايعوه وأطاعوه ولو قدر أنهم لم ينفذوا عهد أبي بكر ولم يبايعوه لم يصير إماماً سواه " (٢).

الجزء الأول، ص ٢٦٧ ، د. عبد القادر عودة، الإسلام وأوضاعنا السياسية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١، ص ١٦٥.

(١) الطبقات الكبرى، لابن سعد، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، ١٩٦٨، الجزء ٣، ص ١٩٩.

(٢) أنس عز الدين عبد الرحمن جراب، الإصلاح والتغيير السياسي في ضوء نظام الحكم في الإسلام، دراسة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، ٢٠١٢، ص ٩٧.

كما استدلووا كذلك بما فعله عمر بن الخطاب بعد طعنه على يد أبي لؤلؤة المجوسي حيث طُلب من عمر بن الخطاب أن يستخلف لثلاثين سنة من أصحاب رسول الله — صلي الله عليه وسلم — مات وهو راض عنهم ليختاروا فيما بينهم أحدهم ليكون خليفة للمسلمين من بعده^(١)، وبعد المناقشات والمشاورات وقع الاختيار على عثمان بن عفان ليكون خليفة للمسلمين بعد أخذ البيعة له.

أما فيما يتعلق بولاية العهد فظهرت لأول مرة في عهد معاوية بن أبي سفيان عندما عهد إلى ابنه يزيد بولاية العهد وأخذ له البيعة في الكوفة ثم في المدينة المنورة وباقي الأمصار ليصبح معاوية بن أبي سفيان هو أول من طبقها في الدولة الإسلامية ويصبح يزيد بن أبي سفيان أول ولي لعهد أبيه، ويلاحظ أن العهد لا ينتقل الخلافة إلى المعهود إليه إلا بعد أخذ البيعة ولذا حرص معاوية بن أبي سفيان على أخذ البيعة لابنه يزيد^(٢).

ويرى الباحث أن ولاية العهد أو الاستخلاف تحقق العديد من المزايا أهمها دفع الفوضى والاضطراب وسفك الدماء واختلاف الصف الذي يحدث بعد وفاة الحاكم مع الأخذ في الاعتبار أنها مجرد ترشيح من الحاكم إلى من يراه مستحقاً للحكم، ثم تؤخذ البيعة له من أهل البيعة وهو ما حدث في العديد من المواقف والأحداث التاريخية في الدولة الإسلامية منذ استخلاف عمر بن الخطاب من قبل أبي بكر الصديق ثم أخذت البيعة له، وكذلك في اختيار عمر بن الخطاب لستة من الصحابة، والذي انتهى باختيار عثمان بن عفان ثم تمت مبايعته، وكذلك بعد أن عهد معاوية بن

(١) محمد بن أحمد التميمي، المحن، تحقيق عمر سليمان العقيلي، دار العلوم بالرياض، ١٤٠٤

هـ ١٩٨٤، ص ٦٤.

(٢) ابن الأثير الجرجزي، الكامل في التاريخ، مرجع سابق، ص ٥٤.

أبي سفيان لابنه يزيد بولاية العهد ليصبح أول وريث للعرش في الدولة الإسلامية ومع ذلك حرص معاوية بن أبي سفيان على أخذ البيعة له، والدليل على ذلك ما جاء في الأمر الإلهي في سورة آل عمران في الآية ١٠٣ التي تؤكد على ضرورة الاجتماع على كلمة الحق والتمسك بدين الله ومنع الفرقة بين المسلمين حيث أكد سبحانه وتعالى على هذا المعنى في قوله "وَاَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا" ^(١).

(١) سورة آل عمران، الآية ١٠٣.

الفرع الثاني

شروط صحة ولاية العهد في الفقه الإسلامي

وضع العلماء القائلون بمشروعية ولاية العهد عدة شروط لازمة لصحة ولاية العهد، إذا نقص شرط منها لم ينعقد العهد، وهذه الشروط يجب توافرها في ولي العهد وتمثل في الآتي: ^(١)

١- أن يجتمع في المعهود إليه شروط الإمامة ، والتي تتمثل في الإسلام والبلوغ وسلامة الحواس والعدالة والذكورة والحرية والكفاءة، ويجب أن تكون هذه الشروط متحققة في المعهود إليه وقت العهد، فلا تنعقد الخلافة بطريق العهد أو الاستخلاف لشخص فقد أي شرط من هذه الشروط، مع ملاحظة أنه يستثنى من ذلك حالة الضرورة كحال الغلبة والاستيلاء بالقوة على الحكم ، حيث ذهب جانب من الفقه الإسلامي إلى إمكان انعقاد الخلافة به ^(٢)، وكذلك الأمر إذا لم تكتمل الشروط المطلوبة في أحد ممن يصلحون لتولي هذا المنصب فانه يجوز حينئذ التنازل عن بعض هذه الشروط نظراً إلى حالة الضرورة فيولى الأفضل فالأفضل حتى لا يخلو الزمان من إمام أو خليفة يقوم على حراسة الدين وسياسة الدنيا ^(٣).

(١) د. عبد الرحمن عبد العزيز الشلهوب، النظام الدستوري في المملكة العربية السعودية، مطبعة سفير بالرياض، ١٤٣٣ هـ، ص ١٦٦.

(٢) أحمد بن علي القلقشندي، مآثر الإنافة في معالم الخلافة، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٥، الجزء ١ ص ٤٨.

(٣) المغنى فى أبواب التوحيد والعدل ، الجزء المتمم للعشرين القسم الأول فى الإمامة للقاضي أبى الحسن عبد الجبار ، الشركة العربية بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٨٠ هـ ، ص ٢٥١

- ٢ - قبول المعهود إليه بالخلافة فلو امتنع لم تنعقد خلافته ولم يجبر عليها^(١) ، فلا بد من قبوله، فهو أعرف بنفسه وبباطنه فالخلافة من المهام الثقيلة، ويخشى البعض ألا يؤدي ما عليه فيها، وهي أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها، فقبول المعهود إليه شرط لمشروعية العهد أو الاستخلاف^(٢) .
- ٣ - أن يكون المعهود إليه بالخلافة على قيد الحياة وأن يكون حاضراً، فلا يمكن أن نعهد بالخلافة إلى ميت أو إلى غائب، وذلك تحقيقاً للحكمة من العهد أو الاستخلاف والمتمثلة في منع فرقة المسلمين وتوحيد كلمتهم عند وفاة الخليفة فيتولى المعهود إليه أو المستخلف حكم البلاد^(٣) .

(١) أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، الجزء ١، ص ٣٢.

(٢) د. احمد صديق عبد الرحمن، البيعة في النظام السياسي الإسلامي وتطبيقاتها في النظام السياسي المعاصر، مكتبة وهبة، ١٩٨٨، ص ٣٥.

(٣) أحمد بن علي القلقشندي، مآثر الإنافة في معالم الخلافة، مرجع سابق، الجزء الأول، ص ٤٨.

المبحث الثاني

تطبيق نظام ولاية العهد في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان

تقوم الأنظمة الملكية على أساس الوراثة، برئاسة الدولة تؤول من رئيس الدولة إلى من يخلفه وفقاً لضوابط محددة، ينحصر المنصب في عائلة معينة أو في ذرية الحاكم^(١)، وعادة ما تتضمن تلك الأنظمة كيفية تعيين رئيس الدولة وكذلك تعيين ولي عهده، والذي غالباً ما يتم تعيينه من قبل رئيس الدولة سواء كان ملكاً أو أميراً أو سلطاناً، ويصبح ولي العهد ملكاً على البلاد بوفاة الملك أو تنازله عن الحكم، ويلاحظ أن الحكم ينحصر في أسرة معينة بحيث لا يتم اختيار رئيس الدولة أو ولي عهده إلا من داخل هذه الأسرة، وسنتناول نظام ولاية العهد في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان^(٢).

ففي المملكة العربية السعودية نجد المادة الخامسة من النظام الأساس للحكم تنص على أن نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي، ويكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، وأبناء الأبناء^(٣)، أما في سلطنة عمان فنجد النظام الأساس للدولة ينص في المادة الخامسة منه أيضاً على أن

(١) د. سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، دار الفكر العربي، ١٩٨٦، ص ١٣٦.

(٢) نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي وينحصر الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، وكان الملك من ينفرد بتعيين ولي العهد، إلى أن صدر نظام هيئة البيعة والذي وضع آلية جديدة في اختيار ولي العهد السعودي، وجعله يتم بموافقة الملك ومجلس هيئة البيعة، أما نظام الحكم في سلطنة عمان فسلطاني وراثي في الذكور من ذرية السلطان تركي بن سعيد بن سلطان، وبصدور النظام الأساس للدولة في عام ٢٠٢١، أصبح السلطان يختار أكبر أبنائه ليكون ولياً للعهد، ووضع النظام الأساس آلية محكمة في اختيار ولي العهد.

(٣) صدر النظام الأساس للحكم بالأمر الملكي رقم أ / ٩٠ بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢.

نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السلطان تركي بن سعيد بن سلطان،
وتنتقل ولاية الحكم من السلطان إلى أكبر أبنائه سنّاً ثم أكبر أبناء هذا الابن^(١).

**وسنحاول من خلال هذا المبحث أن نلقي الضوء على الشروط الواجب توافرها
في ولي العهد وكيفية اختياره ، واختصاصاته ، وهو ما يقتضي تقسيم هذا
المبحث إلى مطلبين على النحو التالي :**

المطلب الأول: الشروط الواجب توافرها في ولي العهد في السعودية وسلطنة

عمان.

المطلب الثاني : كيفية اختيار ولي العهد وإعفاءه من منصبه، وتنازله .

(١) صدر النظام الأساس للدولة بالمرسوم السلطاني رقم ٦ / ٢٠٢١ بتاريخ ١١ / ١ / ٢٠٢١ .

المطلب الأول

الشروط الواجب توافرها في ولي العهد في السعودية وسلطنة عمان

يصل رئيس الدولة للحكم في الأنظمة الملكية عن طريق الوراثة، سواء للأبناء أو للإخوة وفقاً للقواعد الموضوعة في صلب دستور الدولة، والتي توضح الشروط اللازم توافرها فيمن يتولى هذا المنصب، وتختلف الأنظمة الدستورية الملكية فيما بينها في كيفية تنظيم عملية انتقال السلطة، وسنسلط الضوء في هذا المبحث على الشروط التي تضمنتها بعض الأنظمة الملكية في الدول العربية.

وتعد المملكة العربية السعودية من أوائل الدول الملكية التي وضعت تفصيلات كثيرة في هذا الموضوع، حيث تضمن النظام الأساس للحكم بعضها، وتضمن نظام هيئة البيعة تفصيلات أكثر، وكذلك تضمن النظام الأساس للدولة في سلطنة عمان أحكاماً لها، وسنسلط الضوء على الشروط الواجب توافرها في ولي العهد في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، وذلك في فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول: الشروط الواجب توافرها في ولي العهد السعودي.

الفرع الثاني: الشروط الواجب توافرها في ولي العهد العماني.

الفرع الأول

الشروط الواجب توافرها في ولي العهد السعودي

نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي وينحصر الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود و أبناء الأبناء، ولم يكن للمملكة العربية السعودية دستوراً مكتوباً حتى عام ١٤١٢ هـ حيث أصدر خادم الحرمين الشريفين النظام الأساس للحكم، وبمقتضاه تم وضع آلية مكتوبة لكيفية اختيار ولي العهد السعودي، وسنسلط الضوء على الشروط الواجب توافرها في ولي العهد السعودي، حيث تنص المادة الخامسة من النظام الأساس للحكم على أن :

(أ) نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي.

(ب) يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

(ج) يختار الملك ولي العهد، ويعفيه بأمر ملكي.

(د) يكون ولي العهد متفرغاً لولاية العهد وما يكلفه به الملك من أعمال.

(هـ) يتولى ولي العهد سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة.

وكما هو واضح فلم يتضمن النظام الأساس للحكم في المملكة العربية السعودية الشروط اللازم توافرها فيمن يعين ولياً للعهد، حيث يختار الملك ولي العهد بمفرده وكذلك يملك أن يعفيه من منصبه في أي وقت دون أن يكون هناك شروط محددة يختار الملك بناء عليها ولي العهد ، إلا أنه بصدر نظام هيئة البيعة الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / ١٣٥) بتاريخ ٢٦ / ٩ / ١٤٢٧ هـ والذي صدر لينظم عملية توارث الحكم وخلق آلية نظامية داخل العائلة المالكة، أصبح تعيين الملك وولي العهد من

اختصاص " مجلس هيئة البيعة " ^(١) ، وذلك بعد أن تمت تعديل الفقرة "ج" من المادة الخامسة من النظام الأساس للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / ٩٠) وتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢ هـ ، والتي نصت بأنه " تتم الدعوة لمبايعة الملك واختيار ولي العهد وفقاً لنظام هيئة البيعة " ^(٢) ، وتطبيقاً لهذا التعديل فقد تضمنت المادة السابعة من نظام هيئة البيعة آلية اختيار ولي العهد التي جعلت اختياره يكون من الملك بعد التشاور مع أعضاء الهيئة .

وتنص المادة الثامنة من نظام هيئة البيعة على أنه " يجب أن يتوافر في المرشح لولاية العهد ما تنص عليه الفقرة (ب) من المادة الخامسة من النظام الأساس للحكم " ^(٣) ، وبالإطلاع على الفقرة (ب) من المادة الخامسة من النظام الأساس للحكم نجد أنها تنص على أن يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وكما هو واضح فقد اقتضت شروط

(١) تنص المادة الأولى من نظام هيئة البيعة على تشكيل هيئة البيعة، حيث تشكل من الآتي :

- ١- أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود .
- ٢- أحد أبناء كل متوفٍ أو معتذرٍ أو عاجزٍ بموجب تقرير طبي يعينه الملك من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود على أن يكون مشهوداً له بالصلاح والكفاية .
- ٣- اثنان يعينهما الملك أحدهما من أبنائه والآخر من أبناء ولي العهد ، على أن يكون مشهوداً لهما بالصلاح والكفاية ، وإذا خلا محل أي من أعضاء هيئة البيعة يعين الملك بديلاً عنه وفق الضوابط المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة.

(٢) المادة السابعة من نظام هيئة البيعة الصادر بالأمر الملكي رقم أ / ١٣٥ بتاريخ ٢٦ / ٩ / ١٤٢٧ .

(٣) المادة الخامسة من النظام الأساس للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ / ١٣٥ بتاريخ

من يقع عليه الاختيار ليكون ولياً للعهد على كونه من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود وأبناء الأبناء.

وعلى الرغم من خلو النظام الأساس للحكم ونظام هيئة البيعة من الشروط الواجب توافرها فيمن يعين ولياً للعهد، إلا أنه يمكن استخلاص أهم الشروط التي يجب أن تتوافر فيه، والتي تتمثل في الآتي:

١— أن يكون ولي العهد من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود أو أبناء الأبناء، وهو شرط بديهي مستمد من المادة الخامسة التي قصرت الحكم على ذرية الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود^(١).

٢— أن يكون ولي العهد السعودي ذكراً مسلماً وذلك مستمد من النظام الأساس للحكم الذي نص في مادته الأولى على أن المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة دينها الإسلام ودستورها كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم^(٢)، وهو شرط مفترض فيمن يتولى حكم الدولة السعودية أو ولاية العهد فيها، التي تعد رمزاً للإسلام.

٣— أن يكون مشهوداً له بالصلاح والكفاية وهو شرط مفترض في كل من يتولى أي وظيفة عامة ومن باب أولى يجب توافرها في الملك وفي ولي العهد.

(١) المادة الخامسة من النظام الأساس للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ / ٩٠ .

(٢) المادة الأولى من النظام الأساس للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ / ٩٠ .

الفرع الثاني

الشروط الواجب توافرها في ولي العهد العماني

نظام الحكم في سلطنة عمان سلطاني حيث ينحصر الحكم في الذكور من ذرية السلطان تركي بن سعيد بن سلطان، وفي السادس من نوفمبر ١٩٩٦ صدر النظام الأساس للدولة والصادر بالمرسوم السلطاني ٩٦/١٠١^(١)، ولم يكن يتضمن آلية محددة في اختيار ولي العهد العماني، وفي الحادي عشر من شهر يناير عام ٢٠٢١ تم إلغاء النظام الأساس للدولة ٩٦/١٠١ وصدر النظام الأساس للدولة الجديد والصادر بالمرسوم السلطاني ٢٠٢١/٦^(٢)، والذي وضع قواعد محكمة وتفصيلية لكيفية انتقال السلطة في جميع الأحوال المحتملة، كما وضع قواعد جديدة لولاية العهد لا يمكن تصور الاختلاف بشأنها.

وتنص المادة الخامسة من النظام الأساس للدولة بأن نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السلطان تركي بن سعيد بن سلطان، ثم أضافت الفقرة الأخيرة من ذات المادة أنه يشترط فيمن يتولى الحكم أن يكون مسلماً عاقلاً وابناً شرعياً لأبوين عُمانيين^(٣).

وطبقاً للنص السابق فقد اشترط عدة شروط فيمن يتولى الحكم بصفة عامة وهو ما يعني ضرورة توافرها فيمن يتولى ولاية العهد، والتي تتمثل في الآتي :

(١) صدر النظام الأساس للدولة بالمرسوم السلطاني ٩٦/١٠١، ونشر في الجريدة الرسمية في العدد رقم ٥٨٧ الصادر في ١٦/١١/١٩٩٦.

(٢) صدر النظام الأساس للدولة بالمرسوم السلطاني ٢٠٢١/٦، ونشر في الجريدة الرسمية في العدد رقم ١٣٧٤ الصادر في ١٢/١/٢٠٢١.

(٣) المادة الخامسة من النظام الأساس للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٢١/٦.

١— أن يكون ذكراً من ذرية السلطان تركي بن سعيد بن سلطان، وهو ما يعني أنه يشترط الذكورة فيمن يتولى حكم الدولة العمانية وأن يكون من ذرية السلطان تركي بن سعيد بن سلطان، وهو ما يتفق مع نظام الحكم السلطاني.

٢— يشترط أن يكون مسلماً عاقلاً، وهو شرط مفترض فيمن يتولى الحكم في سلطنة عمان وتطبيقاً للمادة الثانية من النظام الأساس للدولة التي تنص على أن دين الدولة هو الإسلام والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع، وبالتالي يجب أن يكون من يتولى الحكم مسلماً.

٣— أن يكون أكبر أبناء السلطان سناً، ثم أكبر هذا الابن، وهكذا طبقة بعد طبقة، فإذا توفي الابن الأكبر قبل أن تنتقل إليه ولاية الحكم انتقلت إلى أكبر أبنائه، ولو كان للمتوفي إخوة.

٤— يشترط أن يكون ابناً شرعياً لأبوين عمارين مسلمين، وهو ما يؤكد على التمسك بالدين الإسلامي، وهو ما يعني كذلك ضرورة أن يكون ولي العهد ابناً شرعياً ومن أبوين مسلمين، أي ابن من زواج شرعي وبالتالي لا يجوز تعيين الابن بالتبني ولياً للعهد، حيث ينحصر الحكم في الأبناء الشرعيين من ذرية السلطان تركي بن سعيد بن سلطان، كذلك يجب أن يكون من أبوين عمارين وهو ما يقتضي أن تتمتع الأم بالجنسية العمانية.

٥— يجوز تعيين من هو دون سن الحادية والعشرين، حيث يتولى مجلس الوصاية إدارة شؤون الدولة حتى بلوغ ولي العهد سن الرشد الذي يتم تعيينه بإرادة سامية فإذا لم يكن قد عين مجلساً للوصاية قبل وفاته، يقوم مجلس العائلة المالكة بتعيين مجلس وصاية مشكل من أحد إخوة السلطان واثنين من أبناء عمومته.

المطلب الثاني

إجراءات تعيين ولي العهد وإعفائه من منصبه وتنازله

عادة ما تتضمن الدساتير الملكية إجراءات خاصة بتعيين ولي العهد، وإعفائه من منصبه أو تنازله عن ولاية العهد، وسنسلط الضوء على تلك الإجراءات في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، وذلك من خلال فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول: إجراءات تعيين ولي العهد السعودي وإعفائه من منصبه وتنازله عنه.

الفرع الثاني: إجراءات تعيين ولي العهد العماني وإعفائه من منصبه وتنازله عنه.

الفرع الأول

إجراءات تعيين ولي العهد السعودي وإعفائه من منصبه وتنازله عنه

كان الملك ينفرد بتعيين ولي العهد طبقاً للنظام الأساس للحكم عام ١٤١٢ حيث نصت المادة الخامسة الفقرة (ج) يختار الملك ولي العهد ويعفيه بأمر ملكي، إلا أنه بصدور نظام هيئة البيعة بالأمر الملكي أ/ ١٣٥ بتاريخ ٢٦/٩/١٤٢٧ هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بالأمر الملكي رقم أ/ ١٦٤ بتاريخ ٢٦/٩/١٤٢٨، تغيرت آلية اختيار ولي العهد في المملكة العربية السعودية، حيث يختار الملك بعد التشاور مع أعضاء هيئة البيعة واحداً أو اثنين أو ثلاثة ممن يراه الأصلح لولاية العهد، ويعرض هذا الاختيار على الهيئة لتختار أحدهم ويتم تسميته ولياً للعهد وفي حالة عدم موافقتها على أي ممن رشحهم الملك لولاية العهد فإن لها أن ترشح من تراه مناسباً لولاية العهد وتعرض هذا الاختيار على الملك الذي بدوره قد يقبل وقد يرفض هذا الترشيح، كما قد يطلب الملك من الهيئة ترشيح من تراه مناسباً لولاية العهد فإن حظي بموافقة الملك يتم تسميته أيضاً ولياً للعهد، وفي جميع الأحوال يجب أن يحظى المرشح لولاية العهد لموافقة الملك والهيئة معاً.

وفي حالة تعذر اتفاق الملك مع أعضاء هيئة البيعة، تقوم الهيئة بالتصويت على من

رشحته وواحد يختاره الملك ومن يحصل منهما على أعلى الأصوات يتم تسميته ولياً للعهد^(١).

ويرى الباحث أن هذا التعديل الذي أتى به نظام هيئة البيعة يحقق حسن اختيار من يقع عليه الاختيار ليكون ولياً للعهد، ويجعل مسألة اختياره تتم على مرحلتين حيث يرشح الملك ولياً للعهد ويعرضه على مجلس هيئة البيعة الذي له الحق في الموافقة أو الرفض على هذا الترشيح، وفي حالة رفضها من رشحه الملك لولاية العهد فإنها ترشح آخر وتعرض هذا الترشيح على الملك الذي له الحق في الموافقة أو الاعتراض على هذا الترشيح.

كما تضمنت المادة السابعة من اللائحة التنفيذية لنظام هيئة البيعة بقية الإجراءات حيث أوجبت على الملك أن يبعث خلال الأيام العشرة التالية لمبايعته ملكاً على البلاد، كتاباً إلى رئيس هيئة البيعة يتضمن من اختاره لولاية العهد لعرضه على هيئة البيعة، أو أن يطلب من الهيئة ترشيح من تراه لولاية العهد، كما ألزم الهيئة كذلك بتسمية مرشحها خلال عشرة أيام من تاريخ تسلمها كتاب الملك، ويمكن القول بأن مدة العشرة أيام الممنوحة للملك تبدأ من اليوم التالي لصدور قرار الهيئة بمبايعته ملكاً على البلاد، ويتضمن كتاب الملك أحد أمرين إما ترشيح ولي للعهد أو طلب للهيئة بترشيح من تراه، ويجب أن ترد الهيئة أيضاً خلال العشرة أيام التالية لذلك، وفي جميع الأحوال يتم اختيار ولي العهد خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ مبايعة الملك^(٢).

(١) المادة السابعة من نظام هيئة البيعة، الصادر بالأمر الملكي أ/ ١٣٥، بتاريخ ٢٦/٩/١٤٢٧ هـ.

(٢) المادة التاسعة من نظام هيئة البيعة رقم (أ/ ١٣٥)

وبالنسبة لإعفاء ولي العهد أو تنازله عن هذا المنصب، فإن المادة الخامسة قبل تعديلها كانت تنص على أن يختار الملك ولي العهد ويعفيه بأمر ملكي، وبعد تعديلها بالأمر الملكي أ/ ١٣٥ أصبح نصها كالآتي " تتم الدعوة لمبايعة الملك واختيار ولي العهد وفقا لنظام هيئة البيعة"، وكما هو واضح فقد تم تعديل آلية تعيين ولي العهد إلا أن هذا التعديل لم يشير إلى جواز إعفاء ولي العهد من منصبه، خاصة وأن المادة الخامسة قبل تعديلها كانت تمنح الملك الحق في تعيين ولي العهد وإعفائه من منصبه، ولكن بتعديل هذه المادة تغيرت آلية تعيين ولي العهد فقط دون أن تشير للحق في إعفائه من منصبه.

ويلاحظ أن نظام هيئة البيعة قد أكد على أنه يجب أن يتوافر في المرشح لولاية العهد ما تنص عليه الفقرة (ب) من المادة الخامسة من النظام الأساس للحكم، والتي تتعلق بأن الحكم في أبناء الملك عبد العزيز آل سعود، ويبيع الأصلح منهم للحكم، وهنا يثور التساؤل هل يجوز إعفاء ولي العهد السعودي؟ ومن يملك هذا الأمر هل الملك أم هيئة البيعة؟

ويرى الباحث أن من يملك اختيار ولي العهد يملك إعفاءه من ولاية العهد وذلك في حالة فقدته شرطا من شروط الصلاحية، أو القدرة الصحية وبالتالي يمكن إعفاؤه بعد تشاور الملك مع هيئة البيعة، أما فيما يتعلق بتنازل ولي العهد عن ولاية العهد فيملك ولي العهد هذا الأمر فلا يجبر على تولي منصب لا يريده.

الفرع الثاني

إجراءات تعيين ولي العهد العماني وإعفائه من منصبه وتنازله عنه

بصدور المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢١ / ٦ بشأن إصدار النظام الأساس للدولة أصبحت هناك آلية واضحة ومحددة لانتقال ولاية الحكم في سلطنة عمان، حيث تنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة منه على أن تنتقل ولاية الحكم من السلطان إلى أكبر أبنائه سناً، ثم أكبر أبناء هذا الابن، وهكذا طبقة بعد طبقة، فإذا توفي الابن الأكبر قبل أن تنتقل إليه ولاية الحكم انتقلت إلى أكبر أبنائه، ولو كان للمتوفى إخوة.

وأضافت الفقرة الثالثة من ذات المادة أنه إذا لم يكن لمن له ولاية الحكم أبناء فتنقل الولاية إلى أكبر إخوته، فإذا لم يكن له إخوة تنتقل إلى أكبر أبناء أكبر إخوته، وإذا لم يكن لأكبر إخوته ابن فإلى أكبر أبناء إخوته الآخرين، بحسب ترتيب سن الإخوة، وإذا لم يكن لمن له ولاية الحكم إخوة أو أبناء إخوة تنتقل ولاية الحكم إلى الأعمام وأبنائهم على الترتيب المعين في البند (الثاني) من هذه المادة.

وكما هو واضح من النصوص السابق ذكرها أن السلطان يقوم بتعيين ولي العهد وفق آلية محددة على النحو التالي:

— يعين السلطان أكبر أبنائه سناً ولياً للعهد، وإذا توفي ولي العهد قبل أن تنتقل إليه ولاية الحكم تنتقل ولاية العهد إلى ابنه ولو كان للمتوفى إخوة.

— تنتقل ولاية العهد إلى أكبر إخوته إذا لم يكن للسلطان أبناء، وإلى أكبر أبناء إخوته وإذا لم يكن له إخوة أو أكبر أبناء إخوته الآخرين بحسب ترتيب سن الإخوة.

— تنتقل ولاية العهد إلى الأعمام وأبنائهم إذا لم يكن للسلطان أبناء أو إخوة أو أبناء إخوة حسب ترتيب الأعمام وأبنائهم.

ويؤدي ولي العهد أمام السلطان قبل ممارسة اختصاصاته أو المهام التي تسند إليه القسم التالي " أقسم بالله العظيم أن أحترم النظام الأساس للدولة والقوانين، وأن أرفع

مصالح المواطنين وحرياتهم رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه".

وفيما يتعلق بإعفاء ولي العهد من منصبه فلم يشر النظام الأساس للدولة إلى هذه الحالة، إلا أن السلطان يملك إعفاء ولي العهد إذا فقد أحد الشروط التي تضمنتها المادة الخامسة، وذلك أن هذه الشروط ليست شروطاً للتعين في هذا المنصب بل يستلزم ضرورة بقائها بشكل مستمر، وبالتالي إذا خرج ولي العهد من ملة الإسلام فإن ذلك يكون سبباً في إعفائه من منصبه حيث تشترط المادة الخامسة فيمن يكون له ولاية الحكم أن يكون مسلماً، وكذلك إذا فقد عقله حيث يشترط أن يكون عاقلاً، وكذلك إذا لم يكن قادراً على أعباء الحكم لظروف صحية أو لأي سبب آخر، وفي هذه الحالة تنتقل ولاية العهد إلى أكبر أبناء هذا الابن فإذا لم يكن لهذا الابن أبناء تنتقل الولاية إلى أكبر إخوته.

وأخيراً يملك ولي العهد التنازل عن ولاية العهد فلا يمكن إجباره على ذلك، وفي هذه الحالة أيضاً يمكن أن يكون التنازل لصالح أكبر أبنائه أو أكبر إخوته.

الخاتمة

بفضل من الله وتوفيق منه سبحانه وتعالى أتممت هذا البحث وتبين لنا أن الدولة التي لها مرجعية إسلامية والتي تركز على الكتاب والسنة بوصفهما مصدرين أساسيين هي التي تحرص على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، ولذا تحرص الدول الإسلامية ذات النظام الملكي على تطبيق نظام ولاية العهد بوصفها نظام حكم إسلامي ، وهي التي تضيف الشرعية على نظام الحكم ، وتعد كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان من أهم الدول الملكية التي طبقت نظام ولاية العهد والتي تضيف الشرعية على نظام الحكم فيها ، وكذلك على من سيتولى حكم تلك الدول، وقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى العديد من النتائج وهي :

أهم النتائج :

(١) يضمن نظام ولاية العهد الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي في العالم الإسلامي المعاصر، وبتطبيقها يمكن الحد من ظاهرة الانقلابات العسكرية والتمرد على السلطة السياسية وكذلك الحد من ظاهرة الاستبداد السياسي.

(٢) يعد نظام ولاية العهد إحدى طرق الوصول للحكم في الدول الإسلامية إذ يضيف الشرعية على نظام الحكم في الدول الإسلامية.

(٣) اختلفت طريقة اختيار الحاكم في الدولة الإسلامية من عصر إلى آخر، فطريقة الاختيار اختلفت في عهد الخلفاء الراشدين من خليفة إلى آخر، كما اختلفت في عصر الدولة الأموية، التي طبقت لأول مرة نظام ولاية العهد، حيث تم تعيين يزيد بن معاوية ليكون أول ولي لعهد أبيه.

(٤) اختلف الفقه الإسلامي في مدى مشروعية ولاية العهد، وانقسم إلى فريقين حيث ذهب جانب منهم إلى مشروعية ولاية العهد بينما ذهب جانب آخر إلى أن ولاية

العهد مجرد ترشيح من الحاكم ويجب أخذ البيعة على هذا الترشيح حتى يكون صحيحاً.

٥) تأخذ كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان بنظام ولاية العهد، وإن اختلفت الآلية المستخدمة في تعيين ولي العهد في كل منهما، حيث أصبح اختياره في المملكة العربية السعودية يتم بالتشاور بين الملك وهيئة البيعة، بينما يتم اختيار أكبر أبناء السلطان في سلطنة عمان.

٦) لم يتضمن النظام الأساس للحكم في المملكة العربية السعودية والنظام الأساس للدولة في سلطنة عمان شروطاً محددة لاختيار ولي العهد.

٧) خلت نصوص النظام الأساس للحكم في المملكة العربية السعودية والنظام الأساس للدولة في سلطنة عمان من تنظيم مسألة إعفاء ولي العهد من منصبه وكذلك تنازله عنه وهي من المسائل الدستورية التي يجب تنظيمها بنصوص صريحة.

أهم التوصيات :

١) نوصي الباحثين والدارسين بضرورة تسليط الضوء على موضوع ولاية العهد حيث لم يحظ بالاهتمام الكافي الذي يستحقه، على الرغم من أهميته في الواقع العملي.

٢) نوصي المشرعين: السعودي والعُماني بأن يتضمن النظام الأساس للدولة شروطاً أكثر تفصيلاً فيمن يتم اختياره ولياً للعهد أسوة بالشروط الواجب توافرها فيمن يتولى الملك.

٣) نوصي المشرعين: السعودي والعُماني بأن يتضمن النظام الأساس للدولة آلية محددة عند تنازل ولي العهد عن ولاية العهد أو عند إعفائه من منصبه لفقده شرطاً أو أكثر من شروط توليه الحكم، لاختيار بديل عنه وفقاً لآلية محددة.

٤) نوصي المشرع السعودي بضرورة تحديد الاختصاصات التي يمارسها ولي العهد على سبيل الحصر بأن يتضمن النظام الأساس للحكم تلك الاختصاصات على سبيل الحصر مما يكسبه الخبرة اللازمة لإدارة شئون الحكم عند توليه سدة الحكم، وكذلك أيضا المشرع العماني حيث لم يتضمن النظام الأساس للدولة أي اختصاصات لولي العهد.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: - القرآن الكريم .

ثانياً: الفقه وأصوله: -

- ١- الأحكام السلطانية، أبو الحسن الماوردي، دار الحديث، القاهرة، بدون تاريخ .
- ٢- الغياثي غياث الأمم في التياث الظلم، عبد الملك بن عبد الله الجويني، ، مكتبة إمام الحرمين، ١٤٠١ .
- ٢- الطبقات الكبرى، لابن سعد، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، ١٩٦٨ .
- ٣- الفقه على المذاهب الأربعة ، الجزء الخامس ، دار الكتب العلمية بيروت، ٢٠٠٣ .
- ٤- الفصل في الملل والأهواء والنحل ، علي بن أحمد بن حزم، ، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، بدون تاريخ، الجزء الرابع .
- ٥- الكامل في التاريخ، لابن الأثير الجزري، تحقيق سيد بن محمد السناري، الجزء الثاني، دار الحديث، ٢٠١٠ .
- ٦- المحن، محمد بن أحمد التميمي، تحقيق عمر سليمان العقيلي، دار العلوم بالرياض، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ .
- ٧- المغنى فى أبواب التوحيد والعدل ، الجزء المتمم للعشرين، القسم الأول فى الإمامة للقاضى أبى الحسن عبد الجبار ، الشركة العربية بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٨٠ هـ .
- ٩- تاريخ الخلفاء، جلال الدين السيوطي، تحقيق حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤، الجزء الأول.
- ١٠- تاريخ الطبري الجزء ٢ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، بدون تاريخ.

١١ - مآثر الإنافة في معالم الخلافة، لأحمد بن علي القلقشندي، ، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٥ .

ثالثاً: المراجع العامة

١ - د. السيد عبد الرحمن، نظام الحكم في الاسلام بين النظرية والتطبيق، نيو بوك للنشر والتوزيع، ٢٠١٧ .

٢ - د. أحمد صديق عبد الرحمن، البيعة فى النظام السياسي الإسلامى وتطبيقاتها فى النظام السياسي المعاصر، مكتبة وهبة ، ١٩٨٨ .

٣ - د. سليمان الطماوي ، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، دار الفكر العربي، ١٩٨٦ .

٤ - د. عبد القادر عودة، الاسلام وأوضاعنا السياسية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١

٥ - د. عبد الرحمن عبد العزيز الشلهوب ، النظام الدستوري في المملكة العربية السعودية ، مطبعة سفير بالرياض ، ١٤٣٣ هـ .

٦ - عبد الكريم زيدان، مجموعة بحوث فقهية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦ .

٧ - عماد الدين خليل، مدخل إلى التاريخ والحضارة الإسلامية، منشورات الجامعة الإسلامية، ٢٠٠١ .

٨ - مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦ .

٩ - طه عبد المقصود، تاريخ الخلفاء الراشدين، دار الهاني، القاهرة، ٢٠٠٤ .

رابعاً: الرسائل العلمية :

- ١- أنس عز الدين عبد الرحمن جراب، الإصلاح والتغيير السياسي في ضوء نظام الحكم في الإسلام، دراسة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، ٢٠١٢.
- ٢- سعيد كنعان سعيد مطر، رسالة مقدمة لجامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، لاستكمال متطلبات الحصول على الماجستير في الفقه والتشريع، ٢٠٢٠.

خامساً: المقالات والبحوث العلمية :

- ١- بدر بن هلال العلوي وخلود بنت سالم، استحداث الخليفة معاوية بن أبي سفيان لنظام ولاية العهد، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، العدد السادس، ٢٠١٤.
- ٢- د. عدنان محمود العساف، الاستخلاف في ضوء مقاصد التشريع، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، العدد ٨٠، ٢٠١٠.

سادساً: التشريعات

- ١- النظام الأساس للدولة في سلطنة عمان الصادر بالمرسوم السلطاني ٢٠٢١/٦ بتاريخ ٢٠٢١/١/١١.
- ٢- النظام الأساس للحكم في المملكة العربية السعودية الصادر بالأمر الملكي أ/ ١٤١٢/١٤/٢٧ هـ.
- ٣- نظام هيئة البيعة الصادر بالأمر الملكي (أ/ ١٣٥) في ١٤٢٧/٩/٢٦ هـ.
- ٤- اللائحة التنفيذية لنظام هيئة البيعة الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/ ١٢٦) في ١٤٢٨/٩/٢٨ هـ.

References:

1: alquran alkarim .

2: alfiqh wa'usulihi:

- 1 al'ahkam alsultaniatu, 'abu alhasan almawirdi, dar alhadithi, alqahirati, bidun tarikh .
- 2 alghiathiu ghiath al'umam fi altiyath alzulma, eabd almalik bin eabd allh aljuayni, , maktabat 'iimam alharamayni, 1401 .
- 2 altabaqat alkubraa, liaibn saeda, tahqiq 'ihsan eabaas, dar sadir , 1968.
- 3 alfiqh ealaa almadhahib al'arbaeat , aljuz' alkhamis , dar alkutub aleilmiat bibayrut, 2003.
- 4 alfasl fi almalal wal'ahwa' walnahl , ealiu bin 'ahmad bin hazma, , maktabat alkhanji, bialqahirati, bidun tarikhi, aljuz' alraabiei.
- 5 alkamil fi altaarikhi, liaibn al'athir aljazari, tahqiq sayid bin muhamad alsanari, aljuz' althaani, dar alhadithi, 2010.
- 6 almuhana, muhamad bin 'ahmad altamimi, tahqiq eumar sulayman aleaqilii, dar aleulum bialriyad, 1404 ha 1984.
- 7 almughanaa faa 'abwab altawhid waleadl , aljuz' almutamam lileishrina, alqism al'awal faa al'iimamat lilqadaa 'abaa alhasan eabd aljabaar , alsharikat alearabiat bimisr , altabeat al'uwlaa 1380 hu .
- 9 tarikh alkhulafa'i, jalal aldiyn alsuyuti, tahqiq hamdi aldamardash, maktabat nizar mustafi albazi, 1425 hi 2004, aljuz'ial'awl.
- 10 tarikh altabarii aljuz' 2 , tahqiq muhamad 'abu alfadl 'iibrahim , dar almaearif , bidun tarikhi.
- 11 mathir al'iinafat fi maealim alkhilafati, li'ahmad bin eali alqalqashandi, , tahqiq eabdalistar 'ahmad faraji, matbaeat hukumat alkuayt, 1985.

3: almarajie alamma

- 1 da.alisayid eabd alrahman, nizam alhukm fi alaislam bayn alnazariat waltatbiqi, niu buk lilnashr waltawziei, 2017.
- 2 d. 'ahmad sidiyq eabd alrahman, albayeat faa alnizam alsiyasiu al'iislamaa watatbiqatuha faa alnizam alsiyasii almueasiri, maktabat wahbat , 1988.

- 3 du. sulayman altamawi , alsulutat althalath fi aldasatir alearabiat almueasirat wafi alfikr alsiyasii al'iislamii, dar alfikr alearabii, 1986.
- 4 da. eabd alqadir eawdat, alaisalam wa'awdaeuna alsiyasiatu, muasasat alrisalati, bayrut, 1981
- 5 da. eabd alrahman eabd aleaziz alshalhub , alnizam aldusturiu fi almamlakat alearabiat alsueudiat , matbaeat safir bialriyad , 1433 hu .
- 6 eabd alkarim zidan, majmueat buhuth fiqhiatin, muasasat alrisalati, bayrut, 1986.
- 7 eimad aldiyn khalil, madkhal 'iilaa altaarikh walhadarat al'iislamiati, manshurat aljamieat al'iislamiati, 2001.
- 8 mustafaa eabd alkarim alkhatib, muejam almustalahat wal'alqab altaarikhia, muasasat alrisalati, bayrut, 1996.
- 9 tah eabd almaqsud, tarikh alkhulafa' alraashidina, dar alhani, alqahirati, 2004.

4: alrasayil aleilmia:

- 1- 'anas eizi aldiyn eabd alrahman jarabi, al'iislah waltaghyir alsiyasiu fi daw' nizam alhukm fi al'iislami, dirasatan liaistikmal mutatalibat alhusul ealaa darajat aldukturah fi alfiqh wa'usulihi, jamieat aleulum al'iislamiat alealamiati, 2012.
- 2 saeid kanean saeid mutari, risalat muqadimat lijamieat alnajah alwataniati, kuliyyat aldirasat aleulya, liaistikmal mutatalibat alhusul ealaa almajistir fi alfiqh waltashriei, 2020.

5: almaqalat walbuhuth aleilmia:

- 1 badr bin hilal alealawi wakhulud bint salima, aistihdath alkhalfat mueawiat bin 'abi sufyan linizam wilayat aleahdi, majalat aladab waleulum alaijtimaeiati, jamieat alsultan qabus, saltanat eaman, aleadad alsaadisi, 2014.
- 2 da. eadnan mahmud aleasaafi, alaistikhlaf fi daw' maqasid altashriei, majalat alsharieat waldirasat al'iislamiati, alkuayti, aleadad 80, 2010 .

6: altashrieat

- 1 alnizam al'asas lildawlat fi saltanat eumaan alsaadir bialmarsum alsultanii 6/2021 bitarikh 11/1/2021.
- 2 alnizam al'asas lilhukm fi almamlakat alearabiat alsueudiat alsaadir bial'amr almalakii 'a/90 1412/08/27 hu.

- 3 nizam hayyat albayeat alsaadir bial'amr almalkaa (a / 135) faa 26/9/ 1427 hi .
- 4 allaayihat altanfidhiat linizam hayyat albayeat alsaadir bial'amr almalkaa raqm (a /126) faa 28/9/1428 hi .

فهرس الموضوعات

٤٨٧٨		مقدمة
٤٨٧٩		أهداف البحث :
٤٨٧٩		إشكالية البحث :
٤٨٨٠		منهج البحث :
٤٨٨٠		خطة البحث :
٤٨٨٢		المبحث الأول ولاية العهد في الفقه الإسلامي
٤٨٨٥		المطلب الأول كيفية اختيار الحاكم وولي العهد في عهد الخلفاء الراشدين والدولة الأموية
٤٨٨٦		الفرع الأول كيفية اختيار الحاكم وولي العهد في عهد الخلفاء الراشدين
٤٨٩٠		الفرع الثاني كيفية اختيار الحاكم وولي العهد في عهد الدولة الأموية
٤٨٩٢		المطلب الثاني مدى مشروعية ولاية العهد وشروط صحتها
٤٨٩٣		الفرع الأول مدى مشروعية ولاية العهد
٤٨٩٨		الفرع الثاني شروط صحة ولاية العهد في الفقه الإسلامي
٤٩٠٠		المبحث الثاني تطبيق نظام ولاية العهد في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان
٤٩٠٢		المطلب الأول الشروط الواجب توافرها في ولي العهد في السعودية وسلطنة عمان
٤٩٠٣		الفرع الأول الشروط الواجب توافرها في ولي العهد السعودي
٤٩٠٦		الفرع الثاني الشروط الواجب توافرها في ولي العهد العماني
٤٩٠٨		المطلب الثاني إجراءات تعيين ولي العهد وإعفائه من منصبه وتنازله
٤٩٠٨		الفرع الأول إجراءات تعيين ولي العهد السعودي وإعفائه من منصبه وتنازله عنه
٤٩١١		الفرع الثاني إجراءات تعيين ولي العهد العماني وإعفائه من منصبه وتنازله عنه
٤٩١٣		الخاتمة
٤٩١٣		أهم النتائج :
٤٩١٤		أهم التوصيات :
٤٩١٦		قائمة المصادر والمراجع
٤٩١٩		REFERENCES:
٤٩٢٢		فهرس الموضوعات